



تقرير المحكمة المؤقت عن تأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة على المحكمة بأسرها

المحتويات

الصفحة	
٢	موجز تنفيذي
٣	ألف- مقدمة
٤	باء- وصف منهجية المشروع
٤	١- إدارة المشروع - أساليب العمل
٥	٢- خطة المشروع العالية المستوى
٥	٣- تعريف النموذج وتوقيته
١١	٤- التوقعات لمدة ست سنوات - اتفاق عبء العمل
١٢	٥- التحليل الرفيع المستوى للتأثير - استعراض قيود القدرات
١٧	جيم- لبنات البناء - وصف النموذج
١٧	٦- تذكير بالافتراضات والاستنتاجات الرئيسية
١٨	٧- لبنات بناء التحقيقات
١٩	٨- لبنات بناء الادعاء
٢٠	٩- افتراضات الدوائر
٢٢	١٠- افتراضات قلم المحكمة
٢٣	١١- دعم العمليات الخارجية
٢٥	١٢- دعم العمليات القضائية
٢٦	١٣- دعم الادارة
٢٧	١٤- الخطوات المقبلة في المشروع
٢٨	المرفق: رسم بياني لتأثير النموذج المنقح لمكتب المدعية العامة

موجز تنفيذي

١- تقدم المحكمة هذا التقرير المستكمل عن التقدم المحرز في تقييم تأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة على سائر أجهزة المحكمة. ويتضمن التقرير وصفا لمنهجية المشروع مع شرح العناصر الرئيسية للنموذج (أي مراحل الإجراءات وتوقيتها المتفق عليه) وتبرير الإطار الزمني المُمدد المقترح لهذا النموذج. وهو يتضمن كذلك تحليلاً أولياً رفيع المستوى لعبء العمل المفترض الذي ينشأ عن النموذج.

٢- وقبل دراسة تفاصيل جميع الاحتياجات من الموارد التي يحددها النموذج لكل جهاز، ركز التحليل الأولي الرفيع المستوى الذي أجرته المحكمة على معرفة ما إذا كان يمكن استيعاب الناتج الإجمالي للنموذج ضمن القدرات العامة للمحكمة. وقد تمحور ذلك التحليل على القيود الرئيسية التالية:

(أ) ثلاث من قاعات المحاكمة كحد أقصى؛

(ب) تحديد عدد القضاة الناظرين في جميع القضايا المعروضة على المحكمة في ١٨ قاضياً، وفقاً لما ينص عليه نظام روما الأساسي؛

(ج) القدرة القصوى البالغة نحو ٤٠٠ ١ من محطات العمل في المقر الدائم الجديد للمحكمة.

٣- ومن أجل التوصل إلى نتيجة مجدية بشأن هذه القيود، كان لا بد من إجراء استعراضات واسعة النطاق ومشاركة بين الأجهزة لافتراضات النموذج وعبء العمل المتوقع. وفي ضوء تلك الاستعراضات، وُضع نموذج مستكمل باستخدام البيانات التجريبية المستقاة من قضايا سابقة وجارية وتقييم طول المراحل في القضايا الجارية. وتم النظر في تغييرات الممارسة الحالية والمتوقعة في المستقبل لمعرفة تأثيرها على الإجراءات، مع مراعاة السياسات والممارسات ذات الصلة المعمول بها في الدوائر، على النحو المبين في دليل ممارسة الدوائر الذي نشر مؤخراً. وتمت كذلك مقارنة توافر القضاة وتوزيعهم الاستراتيجي على الشعب والدوائر القضائية مع الأنشطة المتوقعة في مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وفي الختام، تم النظر في قيود الميزانية التي تؤثر على قدرة مكتب المدعية العامة على القيام بأنشطته، على النحو المتوخى أصلاً في مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة.

٤- وتعرض هذه الوثيقة نتائج التحليل الرفيع المستوى الذي أجرته المحكمة. وليس بوسع المحكمة في الوقت الحالي أن تتوصل إلى أي استنتاج بشأن تأثير النموذج على العنصر الثالث من قيود القدرات المذكورة أعلاه لأنها لا تزال تعمل على تقدير تأثير النموذج على كل مكون من مكوناتها. ورغم أن مسألة قيود القدرات قد لا تظهر إلا في نهاية المشروع، فإن المحكمة لا تتوقع في هذه المرحلة أنها ستصبح عقبة أمام تحقيق مزيد من التقدم فيما يتعلق بالحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وقد تم تقييم العنصرين الآخرين من قيود القدرات بعناية، وبالاتساق إلى معايير النموذج المستكمل، يبدو أن القدرة الحالية كافية لاستيعاب عدد القضايا التي ستعرض على المحكمة وفقاً لخطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة.

٥- واختتاماً لتحليل تأثير النموذج على المحكمة، يتعين على الأجهزة أن تضع خطة ما تبقى من المشروع وأن تناقش التكاليف التفصيلية لجميع الأنشطة التي يفترضها النموذج. وفي هذا التقرير، تصف المحكمة "لبنيات البناء" التي ينبغي أن يستخدمها كل جهاز لمعرفة مسببات الزيادة في التكاليف أو النقص منها في النموذج وتحديد تأثيرها التقديري على الميزانية. وإذ تدعو المحكمة اللجنة إلى التعليق على تحديث المنهجية والنموذج اللذين اختارتهما، فإنها تعترزم أن تقدم تقريراً لها عن نتائج المشروع إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

ألف - مقدمة

١- رحبت جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") في دورتها الرابعة عشرة بالعمل الذي قام به مكتب المدعية العامة حتى الآن فيما يتعلق بحجمه الأساسي بهدف زيادة القدرة على التنبؤ واليقين بشأن موارد الميزانية التي يعتبرها المكتب ضرورية للاضطلاع بولايته. وعلاوة على ذلك، أحاطت الجمعية علماً "بأن هذه العملية لا تزال جارية وأن الأمر يقتضي القيام بمزيد من العمل بشأن الآثار المترتبة على الميزانية بالنسبة للمكتب وسائر أجهزة المحكمة وفقاً لمبدأ المحكمة الواحدة"، وطلبت إلى المحكمة "أن تقدم تقريراً كاملاً عن تكاليف ما يحدثه نموذج الحجم الأساسي من تأثير على مكتب المدعية العامة وسائر أجهزة المحكمة إلى لجنة الميزانية والمالية في وقت سابق بكثير لدورتها السادسة والعشرين [...]".^(١)

٢- وجاء ذلك في أعقاب طلب قدمته لجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") في دورتها الرابعة والعشرين إلى المحكمة بأن تقدم لها "في دورتها السادسة والعشرين ميزانية الحجم الأساسي للمؤسسة بأكملها (بما في ذلك قلم المحكمة) وفقاً للنهج الذي اقترحه مكتب المدعية العامة".^(٢)

٣- وقد أجرت المحكمة منذ ذلك الحين مشاورات مكثفة بين الأجهزة، قام بتنسيقها فريق توجيهي يتألف من ممثلي الإدارة العليا لجميع الأجهزة. وقامت فرقة عمل منفصلة مشتركة بين الأجهزة بجمع البيانات ذات الصلة وتحديد الافتراضات الأساسية التي يجب أن تقوم عليها الحسابات الخاصة بكل جهاز.

٤- وبناء على الاحتياجات التي حددتها الجمعية واللجنة، يشمل هدف المحكمة في هذه العملية الجوانب الثلاثة التالية:

(أ) تحديد الحجم الأساسي المقترح للمؤسسة بأسرها، مع وصف "الشكل المعقول" للمحكمة؛

(ب) إدراج التكلفة الكاملة لتأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة وخطته الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨؛

(ج) بناء على ما تقدم، وضع تقديرات عالية المستوى للميزانية على مدى عدة سنوات للمحكمة بأسرها، مع وصف الروابط بين مسببات التكاليف وآثارها من حيث الموارد لجميع الأجهزة.^(٣)

٥- وبالتالي يمكن تعريف هذا المشروع بأنه عملية تشمل المحكمة بأسرها لشرح تأثير النموذج الذي يقوده مكتب المدعية العامة على المحكمة ككل. وفي هذا السياق، فإن الافتراضات تتضمن مزيجا من الافتراضات الخاصة بالأجهزة (مثل نسب التحقيقات إلى المحاكمات) إلى جانب بعض الافتراضات المتفق عليها بين الأجهزة (مثل متوسط مدة المحاكمات). وينبغي أن ينظر إلى هذه الافتراضات مجتمعة لأغراض وضع النموذج

(١) الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، الدورة الرابعة عشرة، لاهاي، ١٨-٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، باء، 1، ICC-ASP/14/Res.1، الفقرة ١٢.

(٢) الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-١، الفقرة ٧٨. انظر أيضاً الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٦.

(٣) تشير هذه الأخيرة إلى طلب اللجنة في تقريرها عن دورتها المستأنفة الرابعة والعشرين، الوثائق الرسمية ... الدورة الرابعة عشرة ... ٢٠١٥ (ICC-ASP/14/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٦.

وليس على أنها تنطوي ضمناً على نتائج قضائية أو إجرائية مفترضة. وعلى سبيل المثال، ينطوي النموذج على توقع أن ثلاثة من كل أربعة تحقيقات ستمر مباشرة إلى المرحلة الابتدائية بعد الانتهاء من التحقيق، فالمحكمة تستخدم هذه النسبة في النموذج ولكن ذلك لا يعني بالضرورة أن الدوائر التمهيدية ستصدر أوامر الاعتقال في ٧٥ في المائة من الحالات، أو أن تلك الأوامر ستنفذ على الفور.

باء- وصف منهجية المشروع

٦- إن أهداف عملية الحجم الأساسي للمحكمة بأسرها أهداف واسعة النطاق، كما هو موضح أعلاه. واللجنة تنتظر دراسة التأثير على المؤسسة بأكملها (بما في ذلك الهيئة القضائية وقلم المحكمة). ونظراً لعدم القدرة على التنبؤ الذي يطبع التقدم الفعلي لتحقيق المحكمة وإجراءاتها في المستقبل، قررت المحكمة أنه ينبغي إنجاز العملية من خلال جهد جماعي تبذله جميع الأجهزة، مع التركيز بشكل خاص على ضرورة ضمان أن جميع افتراضات النموذج مبنية بوضوح ومفهومة وتحظى بموافقة جميع الأجهزة لأغراض وضع النموذج. وقد أولت الإدارة العليا للمحكمة أولوية عالية لهذا المشروع وأنشأت فرقة عمل تتألف من ممثلين عن جميع الأجهزة.

١- إدارة المشروع - أساليب العمل

٧- تجتمع فرقة العمل مرتين في الأسبوع ويقودها رئيس قسم الميزانية، وهي تتألف من ١١ موظفاً آخرين من الهيئة القضائية ومكتب المدعية العامة وقلم المحكمة، وتشمل رؤساء الأقسام وغيرهم من كبار المديرين. وتتولى توجيه عمل الفرقة لجنة توجيهية تتألف من ثلاثة مديرين من قلم المحكمة ومكتب المدعية العامة ورئيس ديوان الرئاسة، وذلك بالموافقة على الأنشطة المقررة واستعراض النواتج بانتظام وتقديم تقارير شهرية لمجلس تنسيق المحكمة.

٨- واقترحت فرقة العمل خطة المشروع ووافقت عليها لجنة التوجيه في بداية المشروع. وقد اتبعت خطة المشروع النهج الذي اتبعه مكتب المدعية العامة في وضع مشروع حجمه الأساسي في عام ٢٠١٥. ومن المزمع المرور بمرحلتين رئيسيتين خلال الأشهر الستة الأولى من السنة. ويتمثل الهدف الرئيسي من المرحلة الأولى في توضيح وتوثيق جميع عناصر نموذج المحكمة بأسرها استناداً إلى نموذج الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وينصب التركيز على تحديد متوسط التوقيت في كل جهاز لمختلف مراحل الإجراءات وعلى توزيع جميع القضايا المخطط لها على إطار زمني متفق عليه.

٩- وبضمان تفسير مشترك لجميع العناصر المستخدمة في النموذج وتوقعات عبء العمل، تنشئ هذه المرحلة لبنة البناء والمعايير والقواعد الأساسية للمشروع على صعيد المحكمة. وتشكل هذه المرحلة الأرضية التي يقوم عليها تطوير المرحلة الثانية من أجل تحديد التكلفة الكاملة لنموذج المحكمة ككل، مع افتراضات ومؤشرات شفافة لأهم الروابط بين مسببات التكاليف.

١٠- ومن منظور التوقيت، قدرت فرقة العمل أن المرحلة الأولى ستوشك على الانتهاء بحلول موعد تقديم التقرير إلى اللجنة في دورتها السادسة والعشرين. ومن ثم فإن هذه الوثيقة تقدم معلومات عن أنشطة ونتائج

المرحلة الأولى من المشروع، وتقتصر أن تستمر الأنشطة طيلة الفترة المتبقية من النصف الأول من العام للتمكن من إعداد التقرير المطلوب بشأن التكلفة الكاملة للدورة السابعة والعشرين للجنة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٦.

٢- خطة المشروع العالية المستوى

١١- تتكون خطة المشروع العالية المستوى من المراحل والأنشطة التالية:

(أ) المرحلة ١ (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ - آذار/مارس ٢٠١٦): التأثير العالي المستوى والنتائج الأولية:

١' اتفاق تعريف النموذج؛

٢' اتفاق توقيت النموذج؛

٣' التوقعات لمدة ست سنوات - اتفاق عبء العمل؛

٤' تحليل التأثير العالي المستوى - استعراض قيود القدرات؛

٥' إعداد التقارير (مجلس التنسيق واللجنة - ٢٦ تقريراً).

(ب) المرحلة ٢ (آذار/مارس ٢٠١٦ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٦): تكلفة التأثير الكامل:

١' التأثير المفصل المستكمل في مكتب المدعية العامة - الاستعراض؛

٢' التأثير المفصل في الهيئة القضائية؛

٣' التأثير المفصل في قلم المحكمة؛

٤' التأثير في تنقيح الميزانية؛

٥' الاستعراض النهائي على صعيد المحكمة؛

٦' إعداد التقارير (مجلس التنسيق واللجنة - ٢٧ تقريراً).

١٢- ويرد أدناه وصف أنشطة المرحلة ١ بمزيد من التفصيل.

٣- تعريف النموذج وتوقيته

١٣- يستند الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة إلى مجموعة من الافتراضات المتعلقة بعدد العمليات والإجراءات المتزامنة التي تجري في وقت معين (التحقيقات، المرحلة التمهيديّة، المرحلة الابتدائية، الاستئناف، إجراءات التعويض) والمدة المقدرة لكل نشاط. واستناداً إلى هذه المعايير، يمكن وضع مصفوفة عامة للأنشطة من شأنها، في مرحلة لاحقة، أن تبين التكاليف السنوية التقريبية للأنشطة القائمة على المصفوفة.

١٤- وكجزء من عملية الحجم الأساسي للمحكمة، بذلت جهود مشتركة بين الأجهزة من أجل استعراض مجموعة الافتراضات التي يقوم عليها وضع مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة وتعديلها عند الاقتضاء. وشملت الأنشطة الأولية للمشروع استعراضاً شاملاً للحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة من

أجل إدماج منظور المحكمة بأسرها في النموذج الأصلي الذي يتمحور حول مكتب المدعية العامة. وشملت الأعمال المنجزة في هذه المرحلة تلبية الحاجة إلى إضافة أنشطة التعويض إلى النموذج الذي كان يتوقف عند الانتهاء من مرحلة الاستئناف بالنسبة لمكتب المدعية العامة. ويعد دور مكتب المدعية العامة في التعويض دورا محدودا للغاية ولا يبرر إدراج هذه المرحلة في نموذجها. أما بالنسبة للمحكمة، فالعمليات تستمر لتشمل التعويض، وبما أن ذلك نشاط جديد لا توجد بشأنه بيانات تاريخية، فيجب إدراج بعض الافتراضات، مثل الحفاظ على وجود المكاتب الميدانية أو أنشطة التوعية.

١٥- ونظرا لمشاركة جميع أجهزة المحكمة في العمليات بولايات ومسببات مختلفة لعملياتها، وُجِب استعراض جميع تفاصيل النموذج. وتناول ذلك الاستعراض في أول الأمر المراحل القضائية لتحديد ما إذا كانت تتماشى مع المراحل التي قررها مكتب المدعية العامة. وبعد ذلك أُدرجت أنشطة قلم المحكمة في النموذج لدعم الأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء في أول الأمر، ثم للنظر في الأنشطة المنوطة به على وجه الخصوص، مثل أنشطة التوعية في الميدان. ويبين العمل الذي أُنجز فيما يتعلق بتفاصيل النموذج بوضوح أن التوقيت يختلف فيما بين الأجهزة، وحتى ضمن المرحلة الواحدة نفسها. وفي حين أن مكتب المدعية العامة يبدأ أنشطته عندما يبدأ التحقيقات، يشارك قلم المحكمة في وقت مبكر من أجل تقديم الدعم لكل من مكتب المدعية العامة والهيئة القضائية، فضلا عن الاضطلاع بالولاية الخاصة به. ومن المرجح أيضا أن يبدأ العمل في الدوائر في المراحل المبكرة من تحديد أسس القضايا، على الرغم من أن الجزء الأكبر من أنشطتها يبدأ مع مثول المشتبه بهم أول مرة. وتستمر أنشطة قلم المحكمة بعد الانتهاء من أنشطة المحاكمات بالنسبة لكل من مكتب المدعية العامة والدوائر لتنفيذ القرارات القضائية بشأن التعويضات. ويتطلب عمل قلم المحكمة مع الضحايا مشاركته في مرحلة تنفيذ التعويضات حين تُصدر الدوائر قراراتها النهائية بشأن التعويضات.

١٦- وبعد دراسة النموذج، خلُصت المحكمة أيضا إلى أن العناصر الصغرى في الجدول الزمني لمكتب المدعية العامة تتطلب التكييف لضمان فهم متنسق لجميع أنشطة الاجراءات التي يقوم بها المكتب والهيئة القضائية وقلم المحكمة. وقد أفضى هذا التعديل الطفيف إلى وضع نموذج منقح للحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة لأغراض إجراء العملية على صعيد المحكمة بأسرها. وتشمل الملامح الرئيسية للنموذج^(٤) ما يلي:

(أ) الفحص التمهيدي: يتم تضمين المرحلة الزمنية الأولى في النموذج لأغراض الاتساق، ولكن وزنها في تحديد التأثير ككل ليس وزنا كبيرا. ولا يُستخدم الجدول الزمني لهذه المرحلة في تحديد طول مدة الإجراءات بسبب عدم القدرة على التنبؤ به. وفي الوقت نفسه، ومهما بلغت أهميتها بالنسبة لمستقبل قضية من القضايا، فإن أنشطة الفحص التمهيدي تسبق تحديد الحالات الجديدة وتبتعد أكثر من ذلك عن تحديد القضايا. ومكتب المدعية العامة هو الجهة الفاعلة الرئيسية في هذه المرحلة، وبالتالي فإن تأثيرها على بقية النموذج تأثير محدود.

(٤) لأغراض هذا العرض، يشمل النموذج خطوطا صارمة للتمييز بين مختلف المراحل. أما في الواقع، فهناك بعض المجالات المشتركة. وقد تم النظر فيها وحذفها من النموذج بناء على الحالة الأرجح التي لها أكبر تأثير. وعلى سبيل المثال، يشترك قسم مشاركة الضحايا وتوعيتهم مع الدوائر التمهيدي في إنجاز بعض الأنشطة في مرحلة الفحص التمهيدي، ولكن تأثيرها تأثير طفيف. ولأغراض وضع النموذج، تقرر بالتالي أن تبدأ أنشطة قلم المحكمة وأنشطة الدوائر في المرحلة التالية. وسيكون تأثير هذه القرارات ذات الصلة بالعرض على النموذج تأثيرا محدودا.

(ب) *التحقيقات*: هذا العنصر الأساسي من النموذج بأسره يتحكم في عبء العمل الواقع على باقي المؤسسة. وتمشيا مع نموذج الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة، من المتوقع أن تستمر هذه المرحلة في المتوسط ثلاث سنوات وأن تنقسم إلى ثلاثة مكونات قياسية هي: '١' البدء (سنة أشهر من التوجيه في بلد الحالة لتحديد نطاق التحقيق)؛ و '٢' التحقيق الكامل (عامان من جهود التحقيق الشامل)؛ و '٣' الاختتام (سنة أشهر من أنشطة إغلاق التحقيق والتحضير للمحاكمة). وتنشئ أنشطة التحقيق التي يقوم بها مكتب المدعية العامة بالفعل أنشطة ذات صلة يتعين أن تنفذها الأجهزة الأخرى. وعلى وجه الخصوص، يُحدث العمل على دعم المكاتب الميدانية وحماية الشهود تأثيرا على احتياجات قلم المحكمة من الموارد في هذه المرحلة. وبالمثل، تظهر التجربة أن من الممكن تقديم أول الطعون العارضة في هذه المرحلة، وبالتالي التسبب في أنشطة في كل من المحكمة والدوائر. ويكون لافتراضات هذه المرحلة تأثير حاسم على باقي النموذج. وتشمل الافتراضات الرئيسية ما يلي:

'١' إجراء تحقيقات مفتوحة ومتعمقة وتحويل الانتباه إلى الاستعداد للمحاكمة قدر المستطاع منذ المراحل المبكرة من الإجراءات، كما هو الشأن عند السعي إلى إصدار أوامر الاعتقال، على أن يتم ذلك في موعد أقصاه جلسة إقرار التهم؛

'٢' بالنسبة لكل أربعة من أوامر الاعتقال، يُفترض أن تتم ثلاثة اعتقالات فورية وأن يتم الانتقال مباشرة إلى المرحلة التالية من الإجراءات (المرحلة التمهيديّة)؛

'٣' ستظهر حالة جديدة كل عام؛

'٤' تؤدي كل حالة مبدئيا إلى تحقيقين على الأقل (أي مع طرفي المسألة المطروحة كليهما) يجريان مبدئيا بالتزامن.

(ج) *المرحلة التمهيديّة*: يتبع مكتب المدعية العامة والهيئة القضائية مُحقين مختلفين في هذه المرحلة، وتبدأ بعض الأنشطة في أوقات مختلفة. ويوضح الشكل ٢ أدناه أنشطة الجهازين. وبالنسبة لمكتب المدعية العامة، يمكن تقسيم المرحلة التمهيديّة إلى مرحلتين أساسيتين هما: تحقيقات المرحلة التمهيديّة وجلسة إقرار التهم في المرحلة التمهيديّة. وخلال المرحلة الأولى، يتم تشكيل فريق المرحلة التمهيديّة ضمن شعبة الادعاء. تم يواصل هذا الفريق تنقيح أطروحة القضية خلال التحقيقات. وفي المرحلة الثانية، التي تبدأ بعد صدور أمر الاعتقال، يعمل فريق مكتب المدعية العامة المعني بالمرحلة التمهيديّة على إعداد جلسة إقرار التهم. وبالنسبة للهيئة القضائية، تبدأ المرحلة التمهيديّة بمثول المشتبه بهم أول مرة وتُختتم بتعيين هيئة الدائرة الابتدائية. ولأغراض الاتساق، تتماشى أنشطة المرحلة التمهيديّة التي يقوم بها قلم المحكمة مع الجداول الزمنية للدوائر (أي بدءا من مثول المشتبه بهم أول مرة). ولذلك تدرج أنشطة قلم المحكمة في دعم الضحايا أو فرق الدفاع قبل أول مثول للمشتبه بهم في مرحلة التحقيق لدى قلم المحكمة. وكما هو متفق عليه بين الأجهزة فيما يتعلق بنموذج الحجم الأساسي الحالي، تستمر المرحلة التمهيديّة تسعة أشهر وتنتهي عند انتهاء مداولات إقرار التهم مع قيام الرئاسة بتعيين الدائرة الابتدائية.

(د) المرحلة الابتدائية: هذا هو العنصر المركزي في النموذج. ويقدر أن تستمر هذه المرحلة في المتوسط ثلاث سنوات ونصف، وقد تم تقسيمها إلى مكونات أصغر من أجل تيسير تحديد الروابط ذات الصلة ومسببات النشاط لتقوم جميع الأجهزة بحساب تأثير عبء العمل. وكانت الفكرة الرئيسية وراء تقسيم هذه المرحلة إلى عناصر أصغر هي القدرة على التمييز بين فترة جلسات المحاكمة الفعلية (أي عندما تُطلب جميع الموارد في قاعة المحاكمة) ضمن المرحلة الابتدائية ككل. وفترة جلسات المحاكمة، أي عندما تُعقد الجلسات ويكون جميع الموظفين المعنيين حاضرين فعلا في قاعة المحاكمة لمناقشة القضية، هي فترة تتطلب موارد كبيرة ويجب تحديدها بوضوح من أجل تحديد القدر الأقصى من احتياجات القدرات. وهذه واحدة من لبنات البناء التي تكتسي أهمية خاصة بالنسبة للنموذج في تحديد الحد الأقصى من احتياجات قاعة المحاكمة. وتتألف المرحلة الابتدائية من المكونات التالية:

١' إعداد المحاكمة: يبدأ بعد قيام الرئاسة بتعيين الهيئة القضائية والدائرة الابتدائية والأطراف الأخرى في إجراءات التحضير لجلسات المحاكمة الابتدائية. وتستمر هذه الفترة مدة تسعة أشهر في النموذج.

٢' إجراء المحاكمة الابتدائية: يتكون هذا العنصر من المرحلة الابتدائية من عروض الادعاء والدفاع بشأن القضية (وتشير التقديرات أن هذه المرحلة تستغرق ما متوسطه سنة واحدة). وهذا هو الجزء المركزي من الإجراءات الذي كانت جميع الأجهزة تعمل من أجل الوصول إليه أثناء المراحل السابقة. وبالنسبة لقلم المحكمة، تُطلب جميع أنشطة دعم الإجراءات القضائية في هذه المرحلة، بما في ذلك الأنشطة المقررة لقلم المحكمة نفسه، في حين تظل جميع أنشطة الدعم الأخرى (سواء في العمليات الخارجية أو العمليات التنظيمية والإدارية) جارية على مستوى عال قبل هذه المرحلة وبعدها.

٣' لأغراض إعداد النموذج وتبسيطه، يتم دمج إفادات الضحايا والبيانات الختامية والنطق بالحكم في العنصر الأخير من المرحلة الابتدائية، وهو عنصر الفصل في القضية من المرحلة الابتدائية. ويقدر أن هذا العنصر يستغرق ما متوسطه تسعة أشهر.

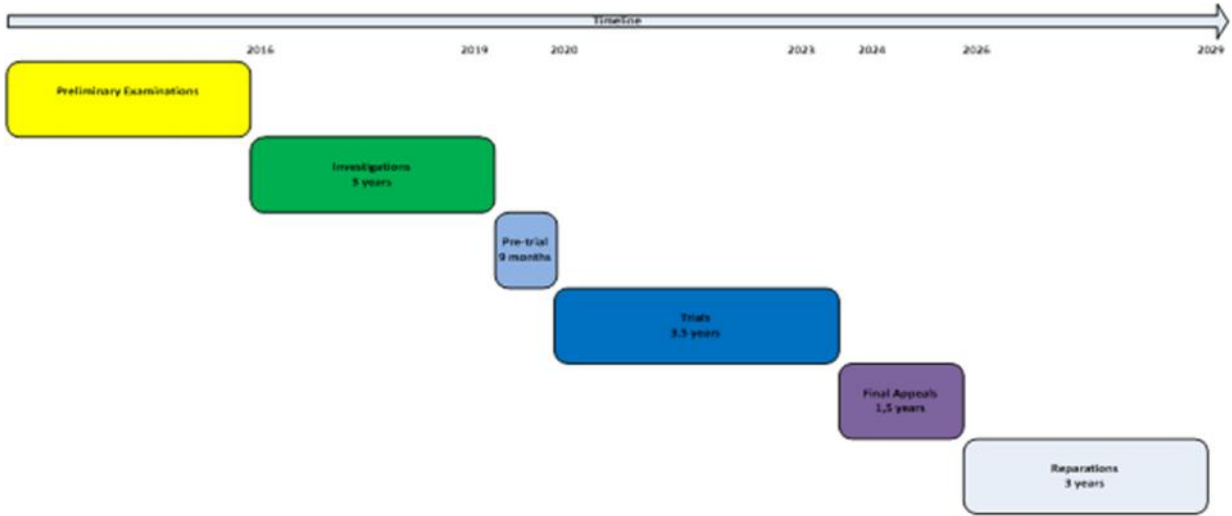
(هـ) تمت تسمية المرحلة القضائية الأخيرة من المحاكمة بمرحلة "الطعن النهائي" من أجل تمييزها عن الطعون العارضة التي تجري طيلة سير القضية والتي تندرج الأنشطة المتعلقة بها في مراحل أخرى من المحاكمة وترد في النموذج. ومن المتوقع أن تستغرق مرحلة الطعن النهائي في المتوسط سنة ونصف.

(و) يتضمن النموذج مرحلة التعويضات، ولأغراض وضع النموذج، يقدر أنها تستغرق ثلاث سنوات. وفي وقت كتابة هذا التقرير، تستمر الاتصالات بين الدائرة الابتدائية وقسم مشاركة الضحايا وتعويضهم التابع لقلم المحكمة والصندوق الاستئماني للضحايا من أجل تحديد نطاق وحجم الأنشطة التي تضطلع بها مختلف الأطراف في مرحلة التعويض. وفي غياب أي بيانات من واقع الحياة بشأن هذه الأنشطة، تدرك المحكمة أن أي افتراض في النموذج سيكتسب بعدم اليقين. ولذلك تقدر المحكمة مرحلة التعويضات بفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، وذلك على أساس الحد الأدنى للفترة المقدرة في الخطة الأصلية للصندوق الاستئماني للضحايا. ومن أجل إظهار الواقع المتوخى من هذه المرحلة في النموذج، قررت المحكمة تقسيم مرحلة التعويضات إلى فترتين متميزتين هما: الفترة القضائية للتعويض، التي يتم فيها تحويل قرارات الدوائر إلى إجراءات، وذلك أساسا من

خلال قسم مشاركة الضحايا التابع لقلم المحكمة (ويقدر أن يستغرق ذلك سنة واحدة)، وفترة تنفيذ التعويضات، التي ينفذ فيها الصندوق تلك القرارات (ويقدر أن يستغرق ذلك سنتين).

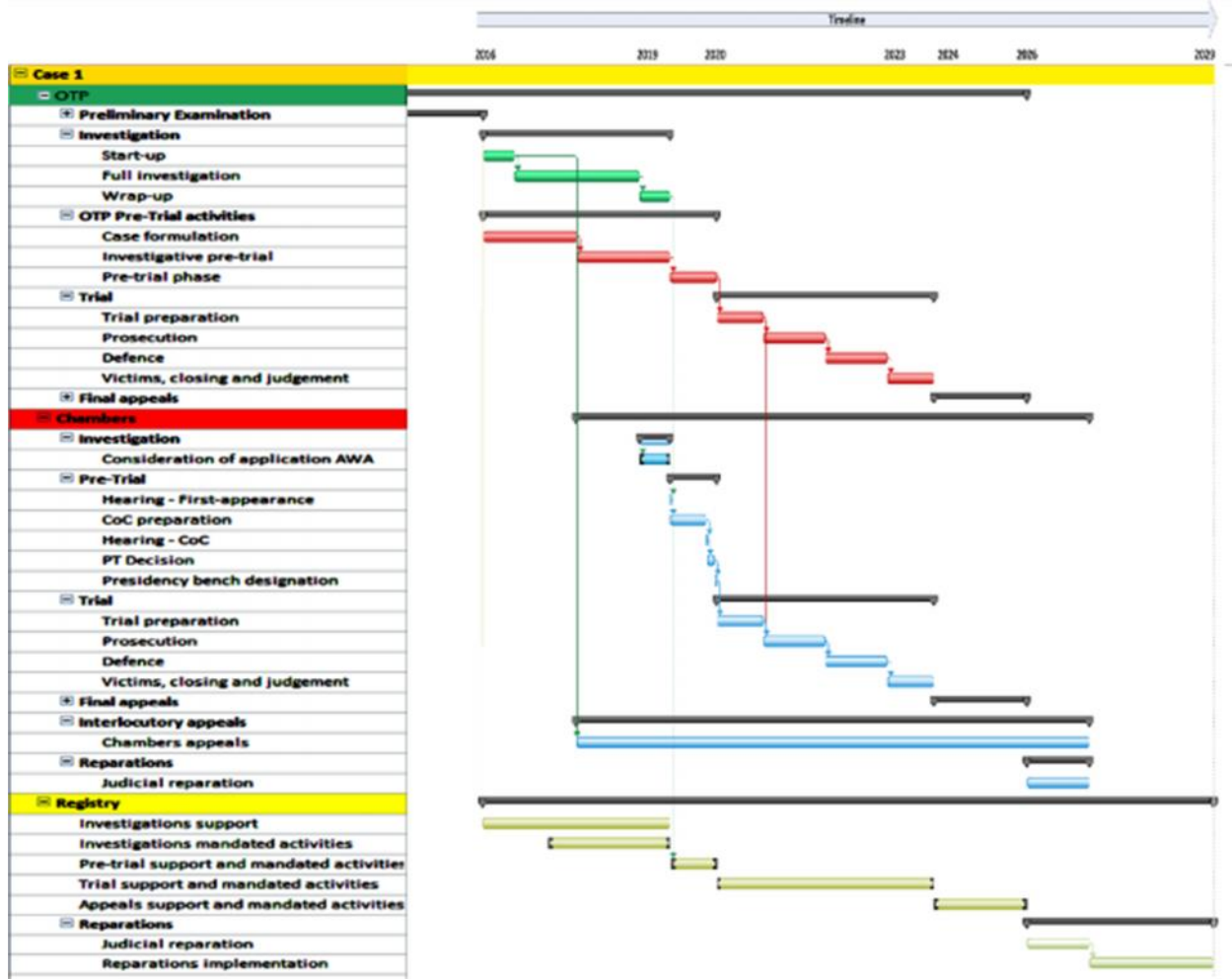
١٧- وأثناء استعراض تعريف المراحل المذكورة أعلاه، ناقشت فرقة العمل المشتركة بين أجهزة المحكمة بالتفصيل متوسط التوقيت المقدر لكل مرحلة. وكانت النتائج على النحو التالي:

الشكل ١: نموذج الحجم الأساسي للمحكمة بأسرها - توقيت مراحل الإجراءات



١٨- وكما أثير أعلاه، يبين العمل على تفاصيل النموذج بوضوح أن التوقيت يختلف بين الأجهزة، وحتى ضمن المرحلة الواحدة نفسها. ويوضح الشكل التالي التفاعل بين لبنات البناء الرئيسية للنموذج، مع تفاصيل التوقيت المختلف للأنشطة ضمن مراحل مختارة من الإجراءات. وتشير الأعمدة الرأسية إلى المعالم الرئيسية التي تكون فيها لجميع الجهات الفاعلة في الإجراءات نفس المواعيد النهائية. ويتبع هذا الشكل مبدأ مخطط Gantt، أي أنه يوضح دورة حياة قضية نموذجية عن طريق إعطاء تواريخ البدء والانهاء من عناصرها الرئيسية.

الشكل ٢: نموذج الحجم الأساسي للمحكمة بأسرها - النظر في لبنات البناء



١٩- وكما هو مبين في تقرير مكتب المدعية العامة،^(٥) من المهم التأكيد على أن النموذج المقدم يستند إلى المعدلات، ومن المرجح أن تختلف الفترات الزمنية التي تستغرقها القضايا. والهدف من عملية الحجم الأساسي هو وضع أساس معقول لتحديد الموارد في المستقبل. ويتبع نموذج المحكمة بأسرها نفس المنهجية المتبعة في النموذج الأصلي لمكتب المدعية العامة. ولا جدال في أن هذه الممارسة يمكن أن تتيح إطارا عاما لتحديد الموارد، ولكن واقع كل حالة على حدة لا بد أن يختلف.

(٥) ICC-ASP/13/15، الفقرة ٧.

٤- التوقعات لمدة ست سنوات - اتفاق عبء العمل

٢٠- بعد تحديد مراحل النموذج القياسي للمحكمة بعناية، ناقشت فرقة العمل المشتركة بين الأجهزة تقديرات عبء العمل. ولأغراض هذا الجزء من المشروع، واصلت المحكمة اتباع منهجية مكتب المدعية العامة، وذلك باستخدام مرحلتين هما: استعراض القضايا الفعلية الجارية من أجل تدقيق اندماجها في النموذج عن طريق تعديل بعض الافتراضات التي قدمها المكتب في نموذج العام الماضي، وتوقعات الأنشطة القضائية المقدرة مع التوقيت المتفق عليه في النموذج وتوزيعه على مراحل لفترة السنوات الست المقبلة.

٢١- وقد تم تقديم نموذج مكتب المدعية العامة باعتباره نموذجاً لمدة ثلاث سنوات على أساس تحقيق الاستقرار المتوقع لاحتياجات المكتب من الموارد بعد ثلاث سنوات. وكما جاء في وثيقة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة، كان المكتب على استعداد لإعادة النظر في هذه الفترة على أساس الجدوى المالية وتأثيرها على الأجهزة الأخرى. ولأغراض الدراسة على صعيد المحكمة بأسرها، فقد تقرر تمديد الإطار الزمني بثلاث سنوات لأن الأبحاث الأولية بينت أن تأثير افتراضات مكتب المدعية العامة على الأجهزة الأخرى ستستمر في التأثير على احتياجات القدرات بعد الفترة الأولية التي مدتها ثلاث سنوات. وعلى وجه الخصوص، أدرك قلم المحكمة في وقت مبكر من المشروع أن حيثما استطاع مكتب المدعية العامة مناوئة الموارد بين المراحل أو ضمنها، سيتعين على قلم المحكمة أن يحافظ على موارده الأولية وإضافة موارد أخرى في بعض الحالات، وذلك إلى حين وصول النموذج إلى مستوى مستقر من الأنشطة. وعلى سبيل المثال، يمكن نقل أحد محامي مكتب المدعية العامة في المرحلة الابتدائية للعمل في قضية مختلفة، ولكن لا يمكن بالضرورة أن يستعان بمترجم في لغة تخص قضية معينة في قضية جديدة تتطلب لغة مختلفة. وفيما يتعلق بحالة قدرات الترجمة، سيتعين على قلم المحكمة أن يحافظ على القدرة في لغة ما حتى نهاية الإجراءات مع إضافة قدرات جديدة في لغة أخرى عند بدء إجراءات أخرى بلغة مختلفة.

٢٢- ومن أجل أخذ فكرة أوضح عن التأثير العام للحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة على الأجهزة الأخرى، تقرر التفكير في فترة من ست سنوات، وهو ما من شأنه أن يتيح نظرة أبعد عن افتراضات عبء العمل في المؤسسة.

٢٣- ويلخص الجدول التالي افتراضات عمل المحكمة^(٦) المتعلقة بالإجراءات القضائية في السنوات الست القادمة:

(٦) لا يغير عدد التحقيقات المبين في الجدول التالي القدرة المتوقعة لمكتب المدعية العامة في إطار نموذج الحجم الأساسي، الذي يتوخى ستة تحقيقات نشطة كاملة. وبسبب مرحلة البدء ومرحلة الاحتتام، يستطيع المكتب أن يزيد في عدد الأنشطة المتزامنة في أوقات معينة، بحيث يتجاوز العدد ستة تحقيقات نشطة، في حين تظل القدرات اللازمة مستقرة في ستة من أفرقة التحقيق بكامل موظفيها.

٢٠٢٢	٢٠٢١	٢٠٢٠	٢٠١٩	٢٠١٨	٢٠١٧	متوسط عدد المراحل لكل سنة
,	,					التحقيق الكامل
,	,	,	,			مرحلة الاختتام
,	,					مرحلة البدء
,	,	,	,			التحقيق (بما في ذلك البدء والاختتام)
						المرحلة التمهيدية
						إعداد المحاكمة
,		,	,	,		المحاكمة (أثناء إجراءاتها)
,	,		,	,		مرحلة النطق بالحكم
,	,	,	,			المحاكمة (بما في ذلك إعداد المحاكمة وإجرائها والنطق بالحكم)
,	,					مرحلة الاستئناف
,	,					التعويضات (بما في ذلك الحكم بها وتنفيذها)

٥- التحليل الرفيع المستوى للتأثير - استعراض قيود القدرات

٢٤- بناء على اتفاق الأجهزة بشأن عناصر النموذج التي ينبغي النظر فيها ومدتها وتأثير ذلك على عبء عمل المحكمة، تمكنت فرقة العمل من إجراء تحليل أولي رفيع المستوى للتأثير، ركزت فيه بصورة خاصة على قيود القدرات التالية:

(أ) ستكون ثلاث من قاعات المحاكمة متاحة كحد أقصى في السنوات الست القادمة. ويتضمن مشروع المقر الدائم قدرة مدمجة لإنشاء قاعة رابعة للمحاكمة، ولكن هذا الخيار يتطلب استثمارات إضافية ولا حاجة إليه في الوقت الحاضر؛

(ب) حدد عدد القضاة المكلفين بالنظر في كل القضايا المعروضة على المحكمة في ١٨ قاضيا بموجب نظام روما الأساسي، ما لم تقرر جمعية الدول الأطراف الزيادة في ذلك العدد. ولأغراض هذه العملية، فقد افترضنا استمرار الاقتصار على ١٨ قاضيا؛

(ج) تقارب القدرة القصوى للمقر الدائم للمحكمة ٤٠٠ ١ من محطات العمل.^(٧)

٢٥- وركزت فرقة العمل في البداية على معرفة ما إذا كان يمكن استيعاب عدد المحاكمات المتوقعة على مدى السنوات الست القادمة ضمن قيود قاعات المحاكمة الثلاث المتاحة. ومن الشروط المسبقة المفروضة على المحكمة ضمان سرعة الإجراءات: فمن شأن أي تأخيرات منهجية وكبيرة في عقد جلسات المحاكمة بسبب الافتقار إلى موارد متاحة من قاعات المحاكمة أن يثير مسائل تتعلق بإنصاف المتهمين (وخاصة منهم المحتجزين). ولأغراض هذا النموذج، يفترض أن قاعات المحاكمة الثلاث الموجودة ستكون متاحة بأقصى

(٧) يستند هذا العدد (٣٨٢ ١) إلى التصميم الأصلي للمباني الدائمة، ويمكن تنقيحه في ضوء التنظيم الفعلي للمحكمة في مقرها الجديد.

قدراتها العادية، التي تقدر حاليا بنحو ٢١٥ يوما من الجلسات الكاملة في كل سنة، ٥ أيام في الأسبوع، ما عدا فترات الاستراحة القضائية.

٢٦- وباستخدام هذه الافتراضات، أظهر النموذج أن عبء القضايا المفترض يمكن استيعابه ضمن القدرات العادية للقاعات الثلاث، مع استثناء واحد في توقعات الست سنوات. وقد اعتُبر أن ذلك يقع في حدود متوسط مقبول لمعدل الانحراف ولم يتبين أنه يتسبب في اختناقات شديدة في النموذج.

٢٧- وكان النوع الثاني من القيود الممكنة التي استعرضتها فرقة العمل هو توافر عدد كاف من القضاة لرئاسة مختلف الدوائر للبت في جميع القضايا المعروضة على المحكمة، على النحو المتوقع في افتراضات الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وسيتم تناول هذه النقطة بمزيد من التفصيل أدناه (انظر الفقرة ٥٣).

٢٨- ويتمثل النوع الأخير من القيود في عدد محطات العمل المتاحة في المقر الدائم للمحكمة. وفي هذه المرحلة من المشروع، وطالما أن المحكمة لا تزال بصدد حساب تأثير النموذج على كل جهاز من أجهزتها، فليس من الممكن تحديد ما إذا كان عدد محطات العمل المتاحة غير كاف. ولن يمكن إجراء هذا الحساب إلا في نهاية المشروع، عندما يتم تحليل جميع الاحتمالات المتعلقة بجميع الأجهزة. وعلى وجه الخصوص، لا يمكن تحديد تأثير دعم احتياجات الموظفين إلا بعد إدراج جميع الموارد "المتغيرة" (أي الوظائف المرتبطة بالقضايا والإجراءات القضائية). ويتأثر عبء العمل في الأجهزة الأخرى بعوامل منها عدد الشهود وعدد اللغات الجديدة وعدد الضحايا الذين تشملهم القضايا. ويتوقف الملاك الوظيفي اللازم لقلم المحكمة بشكل خاص على هذه المعايير. ولا يمكن تحديد العدد الإجمالي للموظفين الذين سيتم استيعابهم في المقر الجديد للمحكمة إلا بعد الانتهاء من التحليل الكامل للتأثير بالنسبة لجميع مراحل الإجراءات.

٢٩- وعلى الرغم من أن قيود القدرات المذكورة قد لا تتضح إلا في نهاية المشروع، فإن المحكمة لا تتوقع أنها ستشكل عقبة أمام الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وقد تم تصميم المقر الجديد للمحكمة ليكون مرنا وقابلا للتكيف مع احتياجات المحكمة. ويمكن تغيير كيفية استخدام الحيز المتوافر في المقر ليستوعب عددا أكبر أو أصغر من محطات العمل. وبالتالي ينبغي النظر إلى تحليل تأثير النموذج على عدد محطات العمل المتاحة باعتباره مجرد مؤشر من المؤشرات التي ينبغي استعراضها فيما يتعلق بالقدرات. وسيقدّم مزيد من المعلومات حول هذا النوع من القيود إلى اللجنة عند نهاية المشروع.

٣٠- وفي هذه المرحلة من المشروع، كان على فرقة العمل أن تتخذ قرارا بشأن كيفية مواجهة التحدي المتعلق بالقدرات. ووفقا للممارسة المألوفة عند مواجهة قيود القدرات، بدأت فرقة العمل تنظر في التغييرات المحتمل إجراؤها في النموذج من حيث توقيت الاحتياجات والموارد المتاحة أو نطاق الأنشطة. وعلاوة على ذلك، إذ ركزت المحكمة على طلب الجمعية العامة بإعداد حسابات التكاليف المرتبطة بتأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة، أدركت المحكمة أيضا قيمة اقتراح نموذج يقدم حلولاً واقعية لقيود القدرات التي تم تقديرها.

٣١- وبالتالي تقرر تعديل النموذج عن طريق تحديث الافتراضات لتناسب مع واقع المحكمة اعتباراً من بداية عام ٢٠١٦. وتنشأ عن العدد المختلف للقضايا، وبشكل أكثر تحديداً، عن التوقيت المختلف لمراحلها الذي يشمل فترة زمنية أطول، متوسطات مختلفة في النواتج. ومن أجل وضع النموذج المستكمل، تم تقييم البيانات

التجريبية من قضايا سابقة وقضايا جارية ومن طول مراحلها، ووضعت تغييرات الممارسة الحالية والمستقبلية المتوقعة في الاعتبار لتأثيرها على الإجراءات (بما في ذلك السياسات والممارسات ذات الصلة في الدوائر كما هو موضح في دليل ممارسة الدوائر الذي نشر مؤخرا)، وتمت مقارنة توافر القضاة وتوزيعهم على الشعب والدوائر القضائية مع الأنشطة المتوقعة في مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. وأخيرا، وهذا أمر هام، تمت مراعاة قيود الميزانية التي تؤثر على قدرة مكتب المدعية العامة وقلم المحكمة على القيام بالأنشطة على النحو المتوخى أصلا في مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي.

٣٢- وبالإضافة إلى ذلك، تم الاتفاق على وضع نموذج أقرب ما يمكن إلى واقع الوقت الحاضر والمستقبل من أجل توفير أساس سليم للتخطيط للأنشطة الرئيسية وتنفيذها. وتحقيقا لهذه الغاية، تمت أيضا مراعاة التطورات الحالية والمتوقعة والميزات الخاصة لكل حالة معروضة على المحكمة.

٣٣- ونتيجة للتقييم المتعمق لجميع العوامل المذكورة أعلاه، تم تعديل مصفوفة أنشطة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة لتطابق الأنشطة والقيود المتوقعة بشكل ملموس، كما هو موضح في المرفق أدناه. وتم إجراء التغييرات بناء على مجموعتين من المعايير.

(أ) تغييرات النموذج بناء على واقع الإجراءات القضائية. وعلى سبيل المثال، كان من المفترض أن المحاكمة في حالة مالي ستبدأ في وقت سابق عما كان متوقعا في متوسط الجدول الزمني للقضايا. وقد شهد هذا الاستعراض تغييرات مماثلة في ستة من افتراضات القضايا في النموذج.

(ب) تغييرات النموذج بناء على افتراضات التحقيق المنقحة: في اثنتين من الحالات الجديدة المفترضة، يتضمن النموذج المنقح تحقيقا واحدا فقط، بدلا من التحقيقين المفترضين في كل حالة جديدة. وفي أربعة من بلدان الحالات الجديدة الأخرى، تأخر بدء التحقيق بما يتراوح بين ثلاثة وستة أشهر من أجل التمكين من إعادة توزيع الموارد.

٣٤- وقد تم تعديل أنشطة التحقيق التي قام بها مكتب المدعية العامة في عام ٢٠١٦ في ضوء قيود الميزانية. وكنتيجة إيجابية غير متوقعة لهذه التعديلات، تم التأكد من أن مصفوفة أنشطة النموذج يمكن في جميع الاحتمالات تنفيذها بالعدد الحالي من القضاة البالغ ١٨ قاضيا.

٣٥- وكان الحجم الأساسي الأصلي لمكتب المدعية العامة يتوخى خطة نمو مدتها ثلاث سنوات يتم تحقيقها في عام ٢٠١٨. وعندما اتضح أن بعض التطورات القضائية^(٨) والقيود المفروضة على الموارد التي يعمل في إطارها المكتب حاليا من شأنها أن تؤثر على خطة النمو المتوقع، تم تعديل مسار موارد المكتب. وينشأ جزء كبير من الطلب عن عملية الفحص التمهيدي الذي يحدّد في معظمه عدد الحالات التي ينبغي فتحها. وفي وثيقة الحجم الأساسي، توقع مكتب المدعية العامة، بناءً على الخبرة السابقة وعلى تنفيذ استراتيجية الادعاء المستكملة، أنه سيكون من الضروري فتح حالة واحدة جديدة كل سنة. وقد تم الاحتفاظ بنفس المبدأ أو نفس لبنة بناء الحجم الأساسي في النموذج المعدل.

(٨) على سبيل المثال، بسبب متطلبات المقبولة، لم يبدأ التحقيق الثاني في حالة جورجيا في عام ٢٠١٦ على النحو المتوقع في أول الأمر.

٣٦- ونتيجة لعدد من التطورات القضائية وتحديات القيود المفروضة على الموارد التي تم التطرق إليها أعلاه، فلن يكون من الممكن فتح تحقيق متزامن مزوّد بكامل الموارد في كل حالة من الحالات الجديدة الناشئة عن الفحص التمهيدي ضمن الإطار الزمني المقترح. وعلاوة على ذلك، وللأسباب المذكورة أعلاه، تم إرجاء تاريخ بداية العديد من التحقيقات، مما يؤدي إلى نمو أقل حدة مما كان متصوراً أصلاً في الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة. ويوضح الرسم البياني أدناه التحديث الوارد وصفه أعلاه.



مفتاح الرسم البياني	
	التحقيق - مرحلة البدء
	التحقيق - الإنجاز الكامل
	التحقيق - مرحلة الاختتام
	مرحلة المحاكمة التمهيدية
	المحاكمة - التحضير للمحاكمة
	المحاكمة - الإنجاز الكامل
	المحاكمة - صدور الحكم
	مرحلة الاستئناف
	التعويضات - المرحلة القضائية
	التعويضات - مرحلة التنفيذ

٣٧- وتظهر آثار هذا التخطيط المعدل على المحكمة بأسرها وعلى أساس يتراوح بين الأجل المتوسط والطويل. وسيُتبع نمو مكتب المدعية العامة مسارا أقل حدة مما كان متوقعا في البداية. ففي عام ٢٠١٧،^(٩) سيتطلب مكتب المدعية العامة حجما أساسيا يشمل ستة من أفرقة التحقيق. ووفقا للتخطيط المعدل، لن يتحقق هدف أفرقة التحقيق الستة إلا في عام ٢٠٢٠. وعلاوة على ذلك، سيتم تخفيض عدد المحاكمات والموارد المطلوبة بناء على هذه التوقعات. وسيظل متوسط عدد المحاكمات في إطار الخطة الاستراتيجية الحالية والمقبلة محددًا في خمس محاكمات، في حين أن التوقعات السابقة كانت تتوخى ما متوسطه ست محاكمات^(١٠) (بما في ذلك المحاكمات غير الجارية). وقد تسبب تعديل توقعات الحجم الأساسي في ضوء التطورات القضائية والقيود المفروضة على الموارد في ببطء مسار نمو مكتب المدعية العامة. ومع ذلك، فإن اللبنة الأساسية التي تشكل الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة لا تزال سليمة. غير أن التحليل النظري يبين أن النموذج، حسب تخطيط مكتب المدعية العامة، سيتطلب التعديل بانتظام لتفادي إنشاء قيود القدرات في المحكمة، على نحو ما ذكر المكتب في التقرير المتعلق بالحجم الأساسي الأصلي: فالنموذج يستند إلى معدلات يجب تكييفها مع الواقع بانتظام.

٣٨- وبالنسبة لقلم المحكمة، وبناء على زيادات الموارد المقدره حتى الآن، يُحدث التأثير الرئيسي في دعم العمليات الخارجية وفي احتياجات الدعم ذات الصلة، مثل احتياجات دعم الضحايا والشهود أو الدعم اللغوي، كما هو مفصل في الأجزاء التالية. ومن منظور النموذج، يتمثل عنصر هام في كون عدد وحدات الوجود الميداني المفترضة يتزايد على مر الزمن، فعدد الحالات يزيد في فترة الست سنوات، وعدد البلدان التي تعمل فيها المحكمة يتضاعف تقريبا. وتبين الإحصاءات التالية التغيرات المفترضة في العمليات الخارجية التي تقوم بها المحكمة. وتجدر الإشارة إلى أن المحكمة تميز بين العمليات المدعومة من بلد الحالة (التي تتطلب مكاتب ميدانية) والعمليات المدعومة من بلد مجاور لبلد الحالة (في الحالات التي لا يكون فيها إنشاء مكتب ميداني متكامل ضروريا أو ممكنا). وستختلف الاحتياجات من الموارد باختلاف أنواع الدعم المقدم للعمليات الخارجية.

عدد الحالات والبلدان	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	المجموع	الجديد: ٢٠١٧-٢٠٢٢
عدد الحالات	١٣	١٥	١٨	١٩	٢١	٢٢	٢٢	١١
عدد البلدان	٨	١٠	١١	١٣	١٣	١٥	١٥	٨
المكاتب الميدانية	٧	٨	٩	١٠	١٠	١١	١١	٤
وحدات الوجود الميداني	٣	٤	٤	٥	٥	٦	٦	٥

(٩) جميع الافتراضات المدرجة حتى الآن في تقرير الحجم الأساسي تخضع للتنقيح في سياق عملية الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٧. وسترد الأرقام النهائية والصحيحة في وثيقة الميزانية، وليس في هذا التقرير المتعلق بالمستحقات.

(١٠) لا يعكس عدد المحاكمات تلقائيا عدد الأفرقة اللازمة للتعامل مع تلك المحاكمات. وينطبق الشيء نفسه على التحقيقات أو المرحلة التمهيديّة. انظر أيضا الحاشية ١١.

٣٩- ويقدر أن عدد موظفي العمليات الميدانية التابعين لقلم المحكمة سيشهد زيادة كبيرة وفقا للأنشطة المتوقعة. وفي هذه المرحلة من المشروع، تواصل المحكمة استعراض المعايير المشتركة بين الأجهزة لضمان التنسيق الكامل للأنشطة. وستقدّم للجنة تفاصيل الاحتياجات الإضافية من الموارد وحسابات التكاليف في الدورة القادمة. وبالمثل، فيما يتعلق بلبنة البناء الثانية الخاصة بقلم المحكمة (أي الدعم القضائي)، يجري العمل حاليا لتقدير تأثير النموذج. وسيتم توثيق ذلك وتحديد تكاليفه في التقرير المقبل المقدم للجنة.

٤٠- وخلاصة القول أن فهم افتراضات مكتب المدعية العامة الأصلية وتوسيع نطاقها في المستقبل إلى مدة ثلاث سنوات أخرى أدى إلى نتيجة ظلت مستقرة بالنسبة للمكتب، ولكنها تنطوي على مخاطر مواجهة قيود كبيرة في العدد الحالي من القضاة في نهاية الفترة. وحسب النموذج المعدل، هناك تناسب أفضل مع عبء القضايا الممكن التنبؤ به حاليا مع الفترات المتوسطة المرجحة لطول القضايا في المستقبل ومع العدد الحالي من القضاة حتى عام ٢٠٢١.

جيم- لبنات البناء - وصف النموذج

٤١- من أجل شرح مختلف العناصر التي ينطوي عليها تحليل تأثير النموذج، تقرر وصف مكوناته الرئيسية حسب البرامج الرئيسية أدناه. وتجدد الإشارة مع ذلك إلى أن أجهزة المحكمة لا تعمل في عزلة، فجميع الأنشطة الوارد وصفها أدناه لكل جهاز يكون لها تأثير على الأجهزة الأخرى. وعلى الرغم من أن وصف قلم المحكمة يرد في الأخير وأن تحليل التأثير الكامل عليه لا يزال في بدايته، فبسبب الطريقة التي تم بها تنظيم المشروع، بدءا من الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة، تجدد الإشارة إلى أن قلم المحكمة يشارك في جميع مراحل الإجراءات، سواء في دوره الداعم أو في أداء الأنشطة الموكلة إليه. أما المسائل المتعلقة بالدعم اللغوي وحماية الشهود والمساعدة القانونية أو مشاركة الضحايا، على سبيل المثال، فهي تستمر طيلة دورة حياة كل قضية. وفي حين أن العرض التالي يقدّم على أساس كل جهاز على حدة، فإن كل الأنشطة مترابطة وتنجز كلها بالتوازي طيلة سير كل قضية.

٦- تذكير بالافتراضات والاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بالحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة

٤٢- إن الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة، الذي وُضع وفقا لخطة المكتب الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨، يتبع نهجا يحكمه الطلب، ولكنه يتخذ التقديرات أساسا لتحديد أولويات أنشطته في التحقيق والادعاء بقدر معقول. والقدرة على تحديد الأولويات، بدلا من اتباع نهج يحكمه الطلب تماما، تمكن من تحقيق استقرار الموارد. والافتراضات والاستنتاجات الرئيسية المتعلقة بالحجم الأساسي تضع في الاعتبار ما هو مؤكد بالفعل وما يمكن توقُّعه إلى حد معقول ضمن تقديراتها. وكما ورد في وثيقة الحجم الأساسي الأصلية،^(١١) سيتم تحديث توقعات مكتب المدعية العامة كل ثلاث سنوات بالتزامن مع إصدار خطة استراتيجية جديدة، مما يتيح، في جملة أمور، استعراض ما إذا كانت التوقعات لا تزال تطابق مستوى معقولا من تحديد الأولويات.

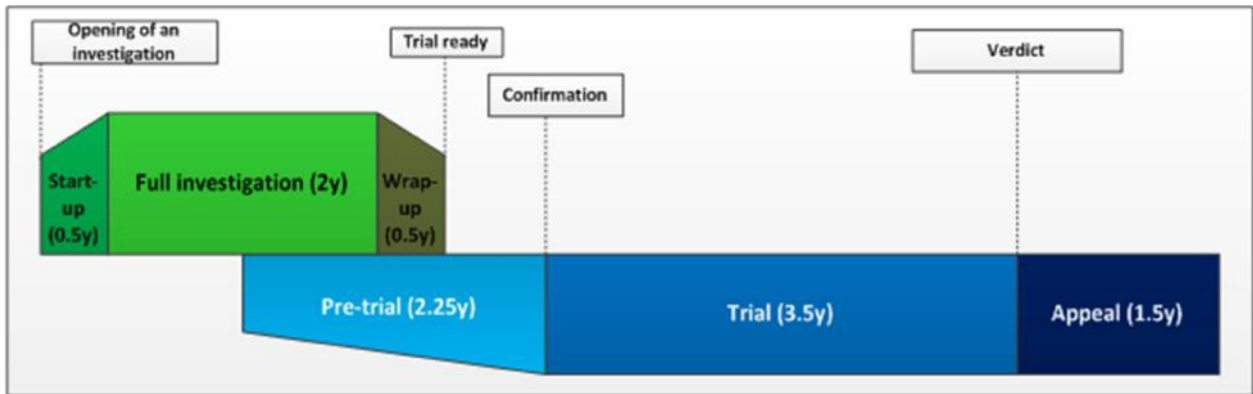
(١١) ICC-ASP/13/15، الفقرة ٨.

٤٣- وقد مكنت توقعات الطلب المقدر من تحديد مستوى الأنشطة السنوي التالي:

- (أ) الفحوص التمهيديّة: ٩
 (ب) الحالات الجديدة قيد التحقيق: ١
 (ج) التحقيقات الكاملة (الأفرقة): ٦
 (د) التحقيقات الجارية في انتظار الاعتقال:^(١٢) ٩
 (هـ) المرحلة التمهيديّة (الأفرقة): ٥
 (و) المرحلة الابتدائية (الأفرقة): ٥
 (ز) الطعون النهائيّة: ٢

٤٤- ويُظهر هذا المستوى السنوي من الأنشطة أيضا أن أثناء الفحص التمهيدي، بينما يظل العدد الإجمالي مستقرا، من المتوقع البدء في فحص تمهيديين جديدين وإغلاق اثنين. ومن المتوقع أن تؤدي نسبة ٧٥ في المائة من التحقيقات إلى الاعتقال فورا، بينما ستم في المتوسط إعادة تنشيط تحقيق واحد يكون معلقا (في انتظار الاعتقال) كل ثلاث سنوات.

٤٥- وبالإضافة إلى تحديد مستوى الأنشطة، مكن التعمق في وضع النموذج من إلقاء نظرة شاملة ودقيقة على العلاقة المشتركة بين مختلف مراحل أنشطة العمل، ومن وضع الجدول الزمني وتحديد جهد العمل المطلوب. ويقدم الرسم البياني أدناه لمحة عامة عن مراحل التحقيق والادعاء وجداؤها الزمنية. وبعد المزيد من التشاور مع الأجهزة الأخرى، أجريت تغييرات طفيفة على النموذج الأصلي الذي وُضع للمراحل المختلفة كما هو موضح أعلاه. وقد تم تمديد المرحلة التمهيديّة بثلاثة أشهر، والمرحلة الابتدائية بستة أشهر، وتم تقليص مرحلة الاستئناف بستة أشهر. وبذلك يكون الفرق الإجمالي المتراكم فيما يتعلق بالنموذج الأصلي في حده الأدنى، إذ تضاف مدة ثلاثة أشهر أخرى إلى المدة الإجمالية.



(١٢) يشار إليها سابقا باسم "التحقيقات المعلقة".

٧- لبنات بناء التحقيقات

٤٦- تتألف مرحلة التحقيق من مرحلة البدء ومرحلة التحقيق الكامل ومرحلة الاختتام. وأثناء مرحلة البدء، يتم تسليم المعلومات والمعارف والاتصالات من فريق الفحص التمهيدي إلى فريق جديد متكامل يتم إنشاؤه. ويدرس الفريق المتكامل ثقافة البلد وسياقه ومواد الفحص التمهيدي، بينما تتم التقييمات الأمنية والتشغيلية من أجل تنظيم العمليات في الميدان. وتوفد بعثات لتحديد مصادر المعلومات، وإنشاء شبكة للتعاون، وتنظيم الخدمات اللوجستية، والمساعدة على تحديد الحالات الممكنة التحقيق فيها من منظور أهميتها وجدواها. وعلى العموم، يبلغ متوسط مدة مرحلة البدء ستة أشهر.

٤٧- وتلي مرحلة البدء مرحلة التحقيق الكامل التي تستغرق مدة عامين. ويتم تحديد مدة هذا التحقيق حسب الوقت اللازم لتلقي ما يكفي من الإفادات. ولكي يعتبر التحقيق جاهزا للمحاكمة، رأى مكتب المدعية العامة أن الأمر يتطلب ما بين ٥٠ و ٦٠ من شهود المحاكمة. وتطبيقا للنسبة المستخدمة في التحقيقات السابقة، يجب تلقي ما يقرب من ١٧٠ من إفادات الشهود، ويتعين فرز ٣٤٠ شخصا. وبالإشارة إلى أن فرق التحقيق المتوخاة في الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة تتكون من أربعة أزواج من المحققين القادرين على استجواب ما معدله ٨٥ شاهدا في السنة، سيستغرق جمع الأدلة الكافية من إفادات الشهود مدة عامين. وبالإضافة إلى ذلك، تركز التحقيقات بشكل متزايد على مجموعة من الأشكال البديلة من الأدلة.

٤٨- وخلال مرحلة الاختتام التي تستغرق ستة أشهر، تُتخذ خطوات التحقيق المتبقية وتوضع تدابير للحفاظ على الاتصالات مع الشهود وضمان حمايتهم. وعندما لا تكون هناك توقعات باعتقال وشيك، تُتخذ إجراءات لتنظيم ملفات القضية للتمكن من تعليق التحقيق.

٤٩- وقد خلص الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة إلى أن عبء العمل المتوقع سيتطلب ستة من أفرقة التحقيق. وتم تحديد عبء العمل المتوقع بتطبيق المدة الإجمالية البالغة ثلاث سنوات، التي استغرقتها التحقيقات السابقة، بالإضافة إلى بدء تحقيقات موازية كلما أمكن التفكير في ذلك. ووضع في الاعتبار أيضا متوسط عدد الحالات الناشئة عن الفحص التمهيدي ونسبة إعادة فتح التحقيقات، مما يؤدي إلى استنتاج مفاده أن بمتوسط ستة تحقيقات كاملة متوازية، يمكن للمكتب أن يتعامل بصورة مناسبة مع الطلب رغم الاضطرار إلى تحديد أولويات التحقيقات بشكل معقول.

٨- لبنات بناء الادعاء

٥٠- فيما يتعلق بالملاحقات القضائية، تختلف الموارد اللازمة مع مرور الوقت وتتوقف على كل مرحلة من مراحل الإجراءات. وطيلة مدة التحقيق، ينمو فريق المدعين حسب عبء العمل المطلوب الذي يتزايد زمنيا ليصل إلى صياغة أطروحة القضية، وتقديم طلب إصدار أمر الاعتقال، وجلسة إقرار التهم، ثم المحاكمة الابتدائية. ويعهد إلى كبير محامي المرحلة الابتدائية بمهمة قيادة الفريق المتكامل، وهو يقوم بذلك منذ بداية التحقيق. ويساعد كبير محامي المرحلة الابتدائية محامون آخرون ومساعدون للدعم القانوني أو دعم المحاكمة ومدير للقضية. ونظرا لتعدد أنشطة الادعاء المطلوبة، مثل الكشف عن الأدلة واستعراضها، وصياغة النصوص

القانونية، والتفاعل مع الدوائر والتحليل القانوني، يمكن أن ينمو فريق الادعاء إلى ما مجموعه ١٢ شخصا. وهذا هو الحد الأقصى الذي يبلغه حجم فريق الادعاء، ويمكن الوصول إليه خلال المرحلة الابتدائية.

٥١- وكما هو الشأن بالنسبة لمرحلة التحقيق، يتم تحديد مدة المرحلة الابتدائية أيضا حسب حجم مواد الإثبات التي يتم تقديمها. ويؤدي ارتفاع عدد الشهود الذين يقدمون الأدلة إلى الزيادة في مدة المرحلة الابتدائية. ويمكن توافر عدد كاف من المحامين في المرحلة الابتدائية من تقديم عروض مطردة وسريعة. وفي المتوسط، يتطلب استجواب شاهد واحد في المحكمة ما بين ٣ و ٤ أيام. ويمر الشهود بمراحل عملية الإعداد، وعملية التدقيق عندما تأذن بها الدوائر، ومرحلي الفحص والاستعراض. وبالنسبة لشهود المرحلة الابتدائية المقدر أن يتراوح عددهم بين ٥٠ و ٦٠ شاهدا، فإن العملية ستستغرق قرابة سنة واحدة.

٥٢- وقد خلص نموذج الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة إلى أن الأمر سيتطلب خمسة أفرقة للمرحلة التمهيدية والمرحلة الابتدائية. ويتم تحديد عدد أفرقة المرحلة التمهيدية على أساس التحقيقات النشطة التي تبلغ نقطة منتصف المدة، وعدد القضايا التي يعاد فتحها، وعدد التحقيقات التي تؤدي إلى اعتقال فوري. أما عدد أفرقة المرحلة الابتدائية، المحدد أيضا في خمسة أفرقة، فهو يعتمد بشكل كامل على نواتج التحقيقات. وتطبيق نسبة ٧٥ في المائة من التحقيقات التي تنتقل فورا إلى المرحلة الابتدائية والمدة المذكورة أعلاه المتوقعة لتلك المرحلة، فمن المفترض أن أفرقة المرحلة الابتدائية ستكون لها القدرة على استيعاب عدد المحاكمات المرتقبة، على النحو المتوقع في وثيقة الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة.

٩- افتراضات الدوائر

٥٣- تسترشد افتراضات الدوائر بالفرضية الأساسية القائلة أن الأنشطة القضائية يجب أن تتم ضمن العدد الإجمالي لقاعات المحاكمة المتاحة حاليا (ثلاث قاعات) والعدد الافتراضي للقانوني للقضاة (١٨ قاضيا).^(١٣) وعلى وجه التحديد، من حيث الأنشطة المنجزة في قاعات المحاكمة، فإن هذه القيود الرئيسية تؤدي إلى مصفوفة القضايا المبينة في الرسم البياني أدناه، والتي تشمل الحد الأقصى المطلق البالغ أربع قضايا في مرحلة جلسات المحاكمة الابتدائية التي يمكن أن تجري في نفس الوقت (انظر الفقرة ٥٧ أدناه للاطلاع على القيود المحتمل أن تحول دون تحقيق ذلك).

٥٤- وبالمثل، فإن عبء القضايا في المرحلة التمهيدية ومرحلة الاستئناف ستتأثر بالفرضية العامة بتوافر ١٨ قاضيا، مما لا يمكن من إجراء أكثر من ثلاث محاكمات تمهيدية في وقت واحد في المحكمة (بين المثل لأول مرة واتخاذ القرار بشأن إقرار التهم) ما يتراوح بين اثنين وثلاثة من الطعون النهائية^(١٤) في وقت واحد.

٥٥- وختاما، يتوقع النموذج أن تنظر الدوائر في ثلاث من قضايا التعويضات في وقت واحد كحد أقصى.

(١٣) انظر المادة ٣٦ (١) من نظام روما الأساسي.

(١٤) بما في ذلك الطعون العارضة على أساس متجدد.

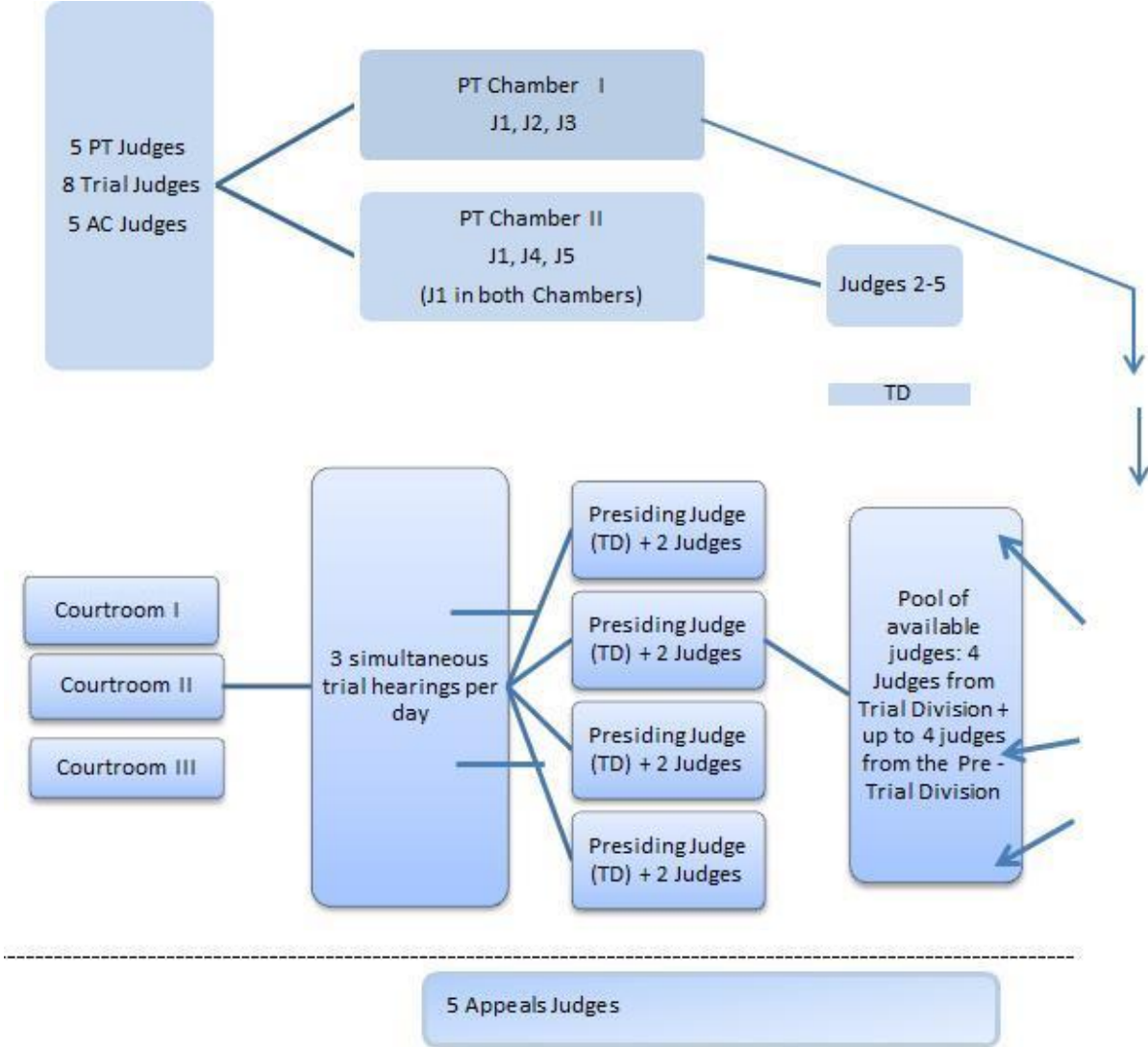
٥٦- وتشمل الحسابات الحالية قدرا معيناً من التضارب بين جداول عمل القضاة، مما يمنعهم من البت في بعض القضايا بسبب مشاركتهم في مراحل سابقة من تلك القضايا نفسها (سواء كان ذلك في المرحلة الابتدائية أو في الطعون العارضة أثناء حلولهم محل قاض يتعارض جدول عمله في شعبة الاستئناف مع ذلك).

٥٧- ويتطلب عبء عمل القضايا الجارية بالفعل أن يبت جميع قضاة المرحلة التمهيديّة أيضاً في قضايا الدوائر الابتدائية، كما يتطلب أن يبت قاض واحد من قضاة المرحلة الابتدائية أيضاً في القضايا المعروضة على الدائرة التمهيديّة. وبالإضافة إلى ذلك، يُطلب من قضاة الدائرتين التمهيديّة والابتدائية من وقت لآخر أن يحلوا محل قضاة الاستئناف العاديين الذين تتعارض جداول عملهم مع ذلك. وعادة ما تمنع المشاركة في مثل ذلك الاستئناف القاضي البديل من أن يكون قاضياً في المرحلة الابتدائية في القضية نفسها. كما إن المادة ٣٩ (٤) من النظام الأساسي تحظر على وجه التحديد على القاضي الذي ينظر في الإجراءات التمهيديّة أن ينظر في المرحلة الابتدائية في القضية نفسها. وبالنظر إلى مبادئ التعارض المذكورة مجتمعة، فإنها تحد بقدر كبير من عدد القضاة المتوافرين عملياً للبت في أي قضية معينة. وعلاوة على ذلك، فكلما زاد عدد قضاة المرحلة التمهيديّة الذين يعينون للبت في المحاكمات الابتدائية، كلما اشتدت القيود العامة القائمة. وفي الوقت الحاضر، يتم بالكاد التحكم في مستوى التعارض نظراً للعدد الحالي من القضاة وعبء القضايا المعروضة على المحكمة الممكن التنبؤ به الآن. ومن المتوقع أن استبدال ستة من القضاة الحاليين في آذار/مارس ٢٠١٨ سيخفف من حدة هذا الوضع عن طريق النقص مؤقتاً من المستوى العام من التعارض. ومع ذلك، فإن الهيئة القضائية تكرر أنه لا يمكن إجراء أي حسابات دقيقة بشأن توافر القضاة و/أو مستوى تعارض جداول عملهم بعد آذار/مارس ٢٠١٨، عندما تتم المرحلة القادمة من تناوب القضاة المنتخبين، وسيتوقف الكثير على كيفية قيام الرئاسة المقبلة في نهاية المطاف بتوزيعهم على الشعب والقضايا.^(١٥)

٥٨- وستظل حالات التعارض تفرض قيوداً على التوافر العملي للقضاة، سواء في المحاكمات أو في الطعون، ويمكنها أن تصبح عامل تأخير كبير مع مرور الوقت إذا زاد تراكم عبء القضايا من الناحية العملية عما يفترضه النموذج حالياً. وبالمثل، يمكن أن تتسبب الزيادة الكبيرة في طول الجلسات عما هو مفترض حالياً في اختناقات؛ ويمكن أن يكون سبب التأخير هو عدد من العوامل الخاصة بالقضايا التي لا يمكن التنبؤ بها ولا يمكن تحديدها كمياً (مثل توافر الشهود أو عدم توافرهم، أو التقاضي بشأن العناصر المدرجة في الدعاوى التي تتطلب نظر دائرة الاستئناف). ويظل النموذج المكيف الحالي يتسم بحساسية شديدة لهذه العوامل لأنه يبين الحد الأقصى المطلق للقدرة ضمن معايير النموذج.

(١٥) انظر المادة ٣٩ (١) من نظام روما الأساسي والمادة ٤ مكرراً من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

مخطط قدرات الهيئة القضائية المؤلفة من ١٨ قاضيا على إجراء المحاكمات



١٠- افتراضات قلم المحكمة

٥٩- تنشئ المنهجية التي اختارها مكتب المدعية العامة مستوى عاليا من الافتراضات في تحليل التأثير على عمليات قلم المحكمة. وفي حين أن من المناسب أن يقيم مكتب المدعية العامة نموذج على أساس المتوسطات، فإن هذه المتوسطات لا تكون دائما متاحة للمحكمة (طول أنشطة التعويضات أو نطاقها على سبيل المثال). وقد اتبع قلم المحكمة نهجا متحفظا فيما يتعلق بالتحليل الذي أجراه لتأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة بإدراج الحد الأدنى اللازم لدعم العمليات بناء على افتراضات معتدلة، وذلك من أجل عدم تضخيم تأثير النموذج. ومع ذلك، يود قلم المحكمة أن يسترعي انتباه اللجنة إلى أن التأثير المعروض

يمكن أن يختلف كثيرا في الواقع. وعلى سبيل المثال، إذا كانت احتياجات اللغات أكبر من اللغتين المفترضتين لكل قضية، فإن نطاق عمليات قلم المحكمة في مجال اللغات يجوز أن يتوسع. وبالمثل، إذا تجاوز نطاق القضايا الافتراض المعتدل (أي متهم واحد في كل قضية)، سيحتاج قلم المحكمة إلى موارد إضافية للاضطلاع بولايته المتمثلة في دعم الدفاع والضحايا.

٦٠- وإذ وضع قلم المحكمة هذه المخازير في الاعتبار، فقد حلل المجالين اللذين يحدث فيهما الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة أكبر تأثير عليه، وهما الدعم التشغيلي، مع التركيز بشكل خاص على دعم العمليات الخارجية، ودعم العمليات القضائية. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتم حتى الآن كميًا تقدير التأثير على اللبنة الثالثة في بناء قلم المحكمة (أي دعم الإدارة)، لأنها سوف تحدّد في المقام الأول من خلال نتائج اللبنة الأولى في بناء جميع الأجهزة.

١١- دعم العمليات الخارجية

٦١- بالنظر إلى عبء العمل المقدر في نموذج الحجم الأساسي على صعيد المحكمة، تتوقع المحكمة زيادة في عدد الحالات وما يقارب ضعف عدد بلدان الحالات في السنوات المقبلة. وبما أن مستوى الدعم في العمليات الميدانية يتأثر أساسا بتوافر الأموال ولا يخضع لأي قيود محددة على القدرات، فإن دعم العمليات الميدانية لا يشكل حالة اختناق بالنسبة للنموذج. وفي الوقت نفسه، من المتوقع أن يكون التأثير المالي للافتراضات تأثيرا كبيرا. وينصبُ اهتمام الشعبة الجديدة المعنية بالعمليات الخارجية، التي أنشئت خلال تنفيذ مشروع إعادة تنظيم قلم المحكمة، على إضفاء طابع المركزية على وظائف قلم المحكمة التي تدعم أنشطة التعاون القضائي التي تقوم بها المحكمة، فضلا عن وظيفة العلاقات الخارجية العامة والتعاون (مثل التفاوض بشأن مذكرات التفاهم أو غيرها من الاتفاقات) تحت القيادة الاستراتيجية نفسها. وتقوم هذه الشعبة أيضا بإضفاء طابع المركزية على جميع أنشطة التنسيق والدعم في الميدان وبتسييرها، بما في ذلك وظائف قلم المحكمة التي لها تأثير على سمعة المحكمة وعلاقتها. وبما أن أي زيادة في أنشطة العمليات الخارجية تؤثر على عمل هذه الشعبة، فسيكون من المهم تحليل تأثير النموذج عليها. وفيما يلي أهم عناصر الدعم التشغيلي الخارجي التي ستستخدم في تحديد هذا التأثير، فضلا عن التأثير على بعض الأقسام ذات الصلة التابعة لشعبة الخدمات القضائية:

(أ) الأنشطة المتعلقة بالشهود: سيتم على وجه الخصوص النظر في عدد الشهود الذين يشملهم واجب المحكمة في الرعاية أو أنواع أخرى من تدابير الحماية (بما في ذلك افتراضات متوسط حجم أسرهم ومدة الحماية). وعلى الرغم من أن هذا النشاط يرتبط أيضا بالدعم في قاعة المحاكمة، فإن تأثيره الرئيسي يتمثل في العمليات الميدانية، وبالتالي تم إدراجه في هذا الجزء من التقرير. وفي هذا السياق، سيعاد النظر أيضا في عدد التدخلات بموجب المادة ٦٨ في ضوء تأثيرها على الخدمات القانونية اللازمة لقلم المحكمة.

(ب) أنشطة المكاتب الميدانية: حجم ونطاق البنية التحتية التي ينبغي إنشاؤها لدعم العمليات الميدانية (أي المكاتب الميدانية ووحدات الوجود الميداني)، مع مراعاة احتياجات الدعم اللوجستي لكل الأطراف المشاركة في العمليات الميدانية (مكتب المدعية العامة، وهيئة الدفاع، والصندوق الاستئماني

للضحايا، وقسم مشاركة الضحايا وتوعيتهم، وأنشطة التوعية). وسيكون لاستراتيجيات بدء عمليات الدعم الميداني وإتهاؤها أيضا تأثير على حجم العمليات.

(ج) أنشطة التوعية: مع مراعاة معايير القضاء والادعاء في كل قضية على حدة، فضلا عن الميزات الخاصة بكل حالة (السياسية والأمنية، وما إلى ذلك)، يمكن أن يختلف حجم وتنظيم عمليات التوعية بين قضية وأخرى. وسيتم تحديد الحجم المفترض لعمليات التوعية لمتوسط الحجم الأساسي بعناية.

(د) أنشطة التعاون: تحديد تأثير أنشطة التعاون المتعددة التي ينبغي القيام بها دعما للعمليات الخارجية، ولا سيما عند تقديم الدعم لمسائل التعاون القضائي والتعاون بشأن الحالات.

٦٢- ومن أجل تحديد عبء العمل المتوقع والعمليات المتوقعة للعناصر المذكورة أعلاه، يُعتبر أن مستوى الدعم الأمني المقدم من الدول المضيفة في جميع العمليات الميدانية سيكون مستوى متوسطا. ولا يمكن وصف هذا المستوى المتوسط إلا بشكل غامض على أنه "ليس مرتفعا جدا ولا منخفضا جدا". ومن المهم أن نتذكر أن أي تقلب في مستوى الأمن الذي يتمتع به موظفو المحكمة العاملون في بلد من بلدان الحالات سيكون له تأثير كبير على نطاق العمليات في الميدان وأنواعها وتكاليفها. وليس النموذج عملية دقيقة لوضع الميزانية، ولكنه يبين النطاق الممكن من الدعم بالنظر إلى ما يسمى الظروف الاعتيادية.

٦٣- ويُحدث كل واحد من العناصر الواردة أعلاه تأثيرا على عبء العمل الذي ينجزه قلم المحكمة دعما لعملياتها. وستتم مناقشة تلك العناصر باستفاضة مع فرقة العمل من أجل ضمان الشفافية التامة بين الأجهزة بشأن الافتراضات المستخدمة. وعلى سبيل المثال، يمكن أن يفترض قلم المحكمة أن عند الانتهاء من مرحلة الاستئناف في قضية من قضايا إحدى الحالات، حين لا تكون هناك قضية جارية أخرى، ستخفض أنشطة دعم الضحايا والشهود تدريجيا إلى درجة التمكن من مغادرة المكاتب الميدانية. ولا بد من مناقشة هذه الافتراضات مع جميع الأجهزة، بما في ذلك الصندوق الاستئماني للضحايا، الذي سيكون مسؤولا إلى حد كبير عن مرحلة تنفيذ التعويضات، والذي يمكن بعد ذلك توقع أن نمودجه التشغيلي سيعتمد على بعثات من المقر بدلا من الاعتماد على وجود موظفين في الميدان، وذلك حسب الظروف. وإذا تم الاتفاق على هذا الافتراض على أساس مؤقت لمجرد أغراض النموذج، فسيكون من الممكن تحديد عدد المكاتب الميدانية ووحدات الوجود الميداني بدقة لكل سنة في النموذج وعدد موظفي قلم المحكمة المفترض أن يكونوا حاضرين لدعم العمليات الميدانية. وسيكون عندئذ من الممكن حساب تأثيره المالي.

٦٤- وكما ذكر أعلاه، فإن افتراضات الحجم الأساسي المتعلقة بعدد الشهود المستفيدين من الحماية لها تأثير كبير على أنشطة قلم المحكمة. وحين يتم تسليم مهام الرعاية من مكتب المدعية العامة إلى قلم المحكمة في المراحل المبكرة من الأنشطة القضائية، يظل عدد الطلبات على عمليات قلم المحكمة في الميدان مرتفعا إلى أن تختتم القضية. وفي الوقت الحاضر، يفترض النموذج الانتهاء من رعاية جميع الشهود بعد ستة أشهر من نهاية مرحلة الاستئناف النهائي. ويعني ذلك أن فرق حماية الضحايا والشهود تشارك في دعم إفادات الشهود في جميع القضايا خلال معظم دورة حياة كل قضية (مع مراعاة استمرارية الخدمات المتاحة بين مكتب المدعية العامة وقلم المحكمة في هذه الوظيفة بالذات). وتستمر أهمية هذه المشاركة حتى عندما لا تعرض القضايا مباشرة للمحاكمة، كما رأينا في القضايا المتعلقة في السابق.

٦٥- وبالمثل، فإن ولاية قلم المحكمة تتطلب إيلاء اهتمام خاص لمشاركة الضحايا. ولا تتسم الافتراضات المتعلقة بعدد الضحايا في الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة بالدقة، لأنها ليست عاملاً مؤثراً بالنسبة للمكتب. ولا تزال المحكمة بصدد تحديد عدد واقعي من الضحايا المتضررين لإدراجهم في القضية "المتوسطة" الوارد وصفها في الحجم الأساسي. ولا تزال المناقشات جارية بشأن نطاق القضايا وفقاً للاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعية العامة، وبشأن العدد الممكن من الضحايا الذين ينبغي النظر في مشاركتهم. وسيوقف نطاق أنشطة قلم المحكمة في هذا السياق إلى حد كبير على المعايير المتفق عليها. وتبدأ هذه الأنشطة في بداية مرحلة التحقيق، ويتوقع أن تستمر حتى نهاية مرحلة التعويضات.

١٢- دعم العمليات القضائية

٦٦- كما هو الحال بالنسبة لدعم العمليات الخارجية، تُحدث بعض الافتراضات المتعلقة بدعم العمليات القضائية تأثيراً كبيراً على مستوى احتياجات قلم المحكمة من الموارد. وكما هو الحال بالنسبة لبنية البناء السابقة، أي شعبة قلم المحكمة، تتأثر شعبة الخدمات القضائية بشكل خاص بهذه الافتراضات. وتتمثل أهم عناصر دعم العمليات القضائية في ما يلي:

(أ) أنشطة قاعات المحاكمة: تتأثر خدمات الشعبة بعدد قاعات المحاكمة العاملة بالعدد المقدر لأيام التشغيل لجميع الدوائر (الدائرة التمهيديّة، والدائرة الابتدائية، ودائرة الاستئناف، وأنشطة التعويضات). وإذا يتوقع النموذج الاستفادة الكاملة من ثلاث قاعات لفترات طويلة، ستكون هناك حاجة إلى القدرة الكاملة في إدارة قاعات المحاكمة ودعمها. وفي إطار مخطط استخدام قاعات المحاكمة بشكل كامل، يتحول أي تأخير تشغيلي إلى تأخير في الإجراءات القضائية. ولذلك ينبغي أن تظل هذه التأخيرات في أدنى مستوى ممكن، وستناقش موارد وإجراءات القدرة المعقولة بين الأجهزة لضمان سلاسة سير الإجراءات. وعلى سبيل المثال، سيكون من المهم تحديد مستوى الموارد اللغوية اللازمة لضمان الاستمرارية. وفي هذا السياق، لا تقتصر الخدمات التي يقدمها قلم المحكمة على الترجمة التحريرية والترجمة الشفوية، ولكنها تشمل محرري محاضر المحاكمات وموظفي تجهيز النصوص لإعداد المحاضر الحرفية في الوقت الحقيقي؛

(ب) الأنشطة المتعلقة بالضحايا: يؤثر عدد الضحايا اللذين يجب أن يقدم لهم الدعم قسم مشاركة الضحايا وتعويضهم على حجم العمليات سواء في الميدان أو في المقر. وبما أن هذا النشاط يرتبط مباشرة بإجراءات قاعة المحاكمة، فسيتم استعراض تأثيره في إطار هذه اللبنة من لبنات بناء قلم المحكمة؛

(ج) المساعدة القانونية والاحتجاز: يقوم قلم المحكمة بإدارة برنامج المساعدة القانونية لدعم الأفرقة المعنية بالضحايا وأفرقة الدفاع أثناء الإجراءات. وتشارك تلك الأفرقة في وقت مبكر في الإجراءات وتقوم بأنشطتها في جميع المراحل التي يشارك فيها المتهمون أو الضحايا، وذلك وفقاً لأنشطة مكتب المدعية العامة والدوائر على السواء. وبالتالي يتسبب المتهمون والضحايا اللذين يحتاجون إلى المساعدة القانونية في تكاليف يتكبدها قلم المحكمة، وهي تشمل الموارد اللازمة لإدارة نظام المساعدة القانونية والصيانة التشغيلية لمركز الاحتجاز؛

(د) الأنشطة اللغوية: على الرغم من أن هذا العنصر يرتبط أيضا بالعمليات الميدانية، فإن تأثيره الرئيسي يقع على دعم قاعات المحاكمة. وبالتالي فقد أدرج هذا العنصر في هذا الجزء من التقرير. ويكتسي ذلك أهمية خاصة بالنسبة لقلم المحكمة لأن طبيعة هذا النشاط تعني أن تأثير اللغات الجديدة تأثير تراكمي وأن الموارد لا يمكن إعادة نشرها أو توزيعها بسهولة على حالات متعددة، فلا يمكن الاعتماد دائما على خبراء اللغات المستخدمة في حالة معينة للعمل في قضايا أخرى، مما يحد من أي وفورات محتملة في الحجم.

٦٧- وفي المرحلة التالية من المشروع، ستواصل فرقة العمل استعراض هذه الافتراضات ومناقشتها من أجل ضمان اتفاق على صعيد المحكمة بشأن التأثير المرتقب للنموذج. وقد تم بالفعل الاتفاق على أن عدد قاعات المحاكمة يكتسي طابعا حاسما في تحديد الحد الأقصى لمستوى الأنشطة، كما هو موضح أعلاه، وأن احتياجات قلم المحكمة من الموارد ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا العنصر. وستتم كذلك مراعاة القضايا المتعلقة في تلك المرحلة، لأن في حين أن مكتب المدعية العامة يستطيع إعادة توزيع معظم الموارد خلال مرحلة "تعليق التحقيقات"، فقد يضطر قلم المحكمة إلى مواصلة المزيد من الأنشطة، مما يزيد من التأثير التراكمي للنموذج.

٦٨- وفي الختام، وعلى الرغم من أن حضوره أقل وضوحا من حضور الأطراف الأخرى في الإجراءات، يشارك قلم المحكمة بشكل وثيق في جميع المراحل القضائية، حيث أن توقيت ونطاق الأنشطة القضائية لهما تأثير مباشر على احتياجاته من الموارد. وسيتم توثيق تفاصيل هذه الاحتياجات بعناية في المرحلة المقبلة من المشروع.

١٣- دعم الإدارة

٦٩- في نهاية المطاف، ولأغراض هذا النموذج، سيتعين على قلم المحكمة أن يتوقع احتياجاته من حيث دعم الإدارة، وذلك وفقا للمنهجية التي استخدمها مكتب المدعية العامة. ومن المتوقع أن يكون تأثير النموذج على هذه الشعبة أقل من تأثيره على الشعب الأخرى لأنه يمتلك القدرة على استيعاب بعض الاحتياجات الإضافية المتعلقة بالحجم. وباستثناء بعض موارد الخدمات العامة المرتبطة مباشرة بالعمليات الميدانية (المباني وصيانة أسطول المركبات)، فإن معظم أنشطة الدعم الإداري والتشغيلي أو التنظيمي تساعد أقساما متعددة وأجهزة مختلفة في وقت واحد. لذلك سيتم حساب معظم موارد القدرات اللازمة لأنشطة دعم قلم المحكمة وإدارته بنفس الطريقة المستخدمة في مكتب المدعية العامة، أي من خلال ربط أنشطة الدعم مباشرة بجميع الأنشطة المقررة، وحسب الاقتضاء، عن طريق تقديم مبررات للأنشطة المتبقية.

٧٠- ويتيح قلم المحكمة مجموعة واسعة من أنشطة الدعم الإداري للمحكمة ككل، وهي تتركز بشكل أساسي في شعبة خدمات الإدارة، ولكنها تشمل فرق الدعم الإضافية، مثل قسم خدمات إدارة المعلومات أو الخدمات اللغوية العامة. ورغم أن من غير المتوقع أن يكون للحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة تأثير كبير على هذا الجانب من قلم المحكمة، يمكن تقدير بعض الاحتياجات من الموارد المحددة الأهداف نتيجة لزيادة افتراضات الأنشطة القضائية وأنشطة الادعاء. وستناقش هذه الاحتياجات وسيتم الاتفاق عليها بشفافية بين الأجهزة.

١٤ - الخطوات المقبلة في المشروع

٧١- يظل المشروع جارياً في الوقت الراهن، كما هو موضح في بداية هذا التقرير. وتقوم الأجهزة الثلاثة باستعراض دقيق لتأثير الافتراضات التفصيلية على أنشطتها، وذلك وفقاً لنموذج الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة المتفق عليه بينها. وسيعقب هذه المرحلة تقدير تكاليف النموذج وتأثيره على الميزانية على صعيد المحكمة بأسرها. وسيطلب ذلك مزيداً من تفصيل الافتراضات، مع التأكد في المقام الأول من أن الاحتياجات من الموظفين تحدد على مستوى الرتب في تقديرات الميزانية. ولن يكون من الضروري تقدير التكاليف غير المتعلقة بالموظفين للمحكمة بأكملها، مع مراعاة أي استثمارات كبرى من شأنها أن تكون لازمة كنتيجة مباشرة للافتراضات الجديدة أولاً، ومراعاة التكاليف المحتملة اللازمة للمشاريع ثانياً. وستعرض نتائج هاتين المرحلتين الأخيرتين في تقرير سيقدم إلى اللجنة في دورتها السابعة والعشرين.

٧٢- وفي هذه المرحلة من المشروع، وبمراعاة الأنشطة المذكورة أعلاه، فإن المحكمة ترحب بأي توجيهات من اللجنة بشأن المنهجية التي تم اختيارها وحول ما إذا كان النهج المتبع يفني بتوقعات اللجنة فيما يتعلق بتأثير الحجم الأساسي لمكتب المدعية العامة في المحكمة ككل.

المرفق
رسم بياني لتأثير النموذج المنقح لمكتب المدعية العامة

Situation country	Situation	Case name	2017				2018				2019				2020				2021				2022					
			1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4		
Country A	Sit 1	Case 1	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation																
Country A	Sit 2	Case 2	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re																
Country B	Sit 3	Case 3	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation										
Country B	Sit 4	Case 4	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals																						
Country C	Sit 4	Case 5	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation			
Country D	Sit 5	Case 6	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation			
Country A	Sit 6	Case 7	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation		
Country E	Sit 7	Case 8	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation	Reparation		
Country F	Sit 8	Case 9	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Judicial Re	Reparation	Reparation	Reparation		
Country B	Sit 9	Case 10	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals	Appeals		
Country B	Sit 9	Case 11	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment	Appeals	Appeals	Appeals		
Country E	Sit 10	Case 12	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up																		
Country G	Sit 11	Case 13	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment		
Country H	Sit 12	Case 14	Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial		
Country (A to H)	Sit 13	Case 15			Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up												
Country J	Sit 14	Case 16									Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Trial	Judgment	Judgment	Judgment		
Country I	Sit 15	Case 17									Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep		
Country K	Sit 16	Case 18									Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep		
Country (A to K)	Sit 17	Case 19									Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative		
Country M	Sit 18	Case 20																	Wrap-up	Wrap-up	Pre-trial	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep		
Country M	Sit 18	Case 21													Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up		
Country N	Sit 19	Case 22													Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Wrap-up	Wrap-up		
Country O	Sit 20	Case 23																	Pre-trial	Pre-trial	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial prep	Trial	Trial		
Country N	Sit 19	Case 24																	Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative		
Country P	Sit 21	Case 25																	Start-up	Start-up	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative	Investigative		
Country P	Sit 21	Case 26																					Start-up	Start-up	Investigative	Investigative		
Country Q	Sit 22	Case 27																					Start-up	Start-up	Investigative	Investigative		
Country Q	Sit 22	Case 28																							Start-up	Start-up		
Country R	Sit 23	Case 29																							Start-up	Start-up		

Number of phases per quarter of a year	2017				2018				2019				2020				2021				2022			
	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4	1	2	3	4
Quarters																								
Investigation	3	3	3	3	4	4	2	2	4	4	4	4	4	4	6	6	4	4	5	5	5	5	4	4
Wrap-up	1	1	1	1	0	0	2	2	0	0	1	1	1	1	0	0	2	2	1	1	1	1	2	2
Start-up	1	1	1	1	0	0	2	2	1	1	1	1	2	2	0	0	2	2	1	1	1	1	2	2
Investigation teams	4	4	4	4	4	4	4	4	45	45	5	5	55	55	6	6	6	6	6	6	6	6	6	6
Investigation (incl. Start and Wrap-up)	5	5	5	5	4	4	6	6	5	5	6	6	7	7	6	6	6	6	7	7	7	7	8	8
Pre Trial	0	0	1	1	2	1	2	1	2	2	1	0	1	1	2	1	1	1	2	2	2	2	0	1
Trial prep	0	0	0	0	0	1	1	2	1	1	1	2	2	1	0	1	1	1	1	1	1	1	3	2
Trial in session	5	5	4	4	3	3	3	1	1	1	2	2	2	3	4	4	3	3	3	3	3	2	2	2
Judgment phase	0	0	1	1	2	1	1	2	3	3	1	0	0	0	0	0	1	1	2	1	1	1	2	2
Trial (incl. trial prep/session/judgement)	5	5	5	5	5	5	5	5	5	5	4	4	4	4	4	5	5	5	6	5	5	6	6	6
Appeal	2	2	2	1	0	1	1	2	2	2	4	3	3	3	3	3	1	0	0	1	1	2	2	2
Judicial Reparations	1	1	0	1	1	1	1	1	0	0	0	2	2	2	2	0	2	3	3	3	1	0	0	0
Reparations implementation	1	1	2	2	1	1	1	1	2	2	1	1	1	1	1	3	2	2	2	2	4	5	5	3
Reparations	2	2	2	3	2	2	2	2	2	2	1	3	3	3	3	3	4	5	5	5	5	5	5	3